

Distr.: General  
7 February 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الثامن عشر المقدم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبيّن التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 7 شباط/فبراير 2020.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه\* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دانييل كييفر فاسياني

أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات

1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

\* يُعمّم المرفق باللغة التي قُدّم بها فقط.



## تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2368 (2017)

### أولاً - معلومات أساسية

1 - يقدم هذا التقرير معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير السابع عشر المقدم من المكتب إلى مجلس الأمن في 1 آب/أغسطس 2019 (S/2019/621).

### ثانياً - الأنشطة المتصلة بحالات رفع الأسماء من القائمة

#### ألف - لحة عامة

2 - كانت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تتعلق بطلبات قدمها أفراد وكيانات لرفع أسمائهم من القائمة. وقضى أمين المظالم أيضاً وقتاً كبيراً في مناقشة ولايته ونهجه إزاء الحالات مع ممثلي مختلف فروع الحكومة في عدد من الدول الأعضاء ذات الصلة، وممثلي المنظمات الدولية، والاتحاد الأوروبي، والمحاكم الدولية، ومعاهد البحث والجامعات. والتقى أمين المظالم أيضاً، في سياق دراسة الحالات الفردية، ممثلي عدد من الجهات من بينها الدول الأعضاء المعنية وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وغيره من هيئات الأمم المتحدة.

#### باء - طلبات رفع أسماء من القائمة

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم التماسان جديداً إلى المكتب، قبل التماس واحد منهما. وطلب إلى مقدم الالتماس الثاني أن يطلع على معايير الإدراج المنطبقة على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة قبل إعادة تقديم التماسه. وفي 7 شباط/فبراير 2020، بلغ مجموع التماسات رفع الأسماء من القائمة التي قبلها المكتب منذ إنشائه 89 التماساً. وتظل جميع الأسماء سرية ما دام الالتماس قيد النظر وكذلك في حالة رفض الطلب أو سحبه، ما لم يطلب مقدم الطلب خلاف ذلك.

4 - وفي المجمل، قدم أمين المظالم 85 تقريراً شاملاً<sup>(1)</sup> إلى اللجنة منذ إنشائه المكتب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت إلى اللجنة خمسة تقارير، لا تزال أربعة منها قيد نظر اللجنة وقت كتابة هذا التقرير.

5 - ومنذ صدور التقرير نصف السنوي السابع عشر، أبقى على اسم واحد في قائمة جزاءات اللجنة ورفع اسم واحد منها عبر إجراءات أمين المظالم.

(1) يتضمن هذا العدد حالة واحدة أُنجزت في عام 2011، سحب فيها مقدم الالتماس طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كان أمين المظالم قد قدم تقريره الشامل إلى اللجنة وعرضه أمامها. ويتضمن أيضاً حالة واحدة أُنجزت في عام 2013، قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة بعد أن قدم أمين المظالم تقريره الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن يعرضه أمامها. ولا يتضمن هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الالتماسات قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

- 6 - وفي الإجمال، بُت منذ إنشء المكتب، في 83 حالة تعلق بطلبات قدمها أفراد أو كيانات أو كلاهما معاً، من خلال إجراءات أمين المظالم أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة. ومن مجموع الحالات التي أُنجرت تماماً من خلال إجراءات أمين المظالم وعددها 79 حالة، حظي 59 طلباً لرفع أسماء من القائمة بالموافقة ورفض 20 طلباً من هذا القبيل. ونتيجة للالتماسات الـ 59 التي حظيت بالموافقة، رُفعت من القائمة أسماء 54 فرداً و 28 كيانات وُرفِع أيضاً اسم كيان واحد كان مدرجاً بوصفه اسماً آخر لكيان مدرج في القائمة. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل الانتهاء من إجراءات أمين المظالم وسُحِب التماس واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد وصف للمرحلة التي بلغها النظر في جميع الحالات على الموقع الشبكي للمكتب<sup>(2)</sup>. ويرد في مرفق هذا التقرير تحديث للمرحلة التي بلغها النظر في الحالات منذ صدور التقرير السابق.
- 7 - وتوجد حالياً خمس حالات لم يُبت فيها بعد. وثمة حالة واحدة في مرحلة جمع المعلومات، وأربع حالات قدم فيها أمين المظالم التقرير الشامل إلى اللجنة لتنظر فيها.
- 8 - وقُدِّمت كل حالة من الحالات الخمس التي لم يُبت فيها من قبل أحد الأفراد. وحتى هذا التاريخ، بلغ مجموع عدد الحالات التي قُدِّم فيها الطلب من أفراد فقط 81 حالة من أصل 89 حالة، وفي حالتين، قُدِّم الطلب من فردٍ بالاشتراك مع كيان أو أكثر، وفي 6 حالات قُدِّم الطلب من كيانات فقط. وفي 49 حالة من الحالات الـ 89، يتلقى مقدمو الالتماسات مساعدة من مستشار قانوني أو كانوا قد تلقوها.
- 9 - وبالإضافة إلى الحالات الخمس التي لم يبت فيها بعد، أجرى المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير حواراً مع أربعة أفراد آخرين مدرجين في القائمة أعربوا عن اهتمامهم بتقديم التماس لرفع أسمائهم من القائمة ولكنهم لم يفعلوا ذلك بعد.

## جيم - جمع المعلومات من الدول

- 10 - فيما يتعلق بالحالة التي قُبِلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب طلبات للحصول على معلومات إلى 15 دولة عضواً. والتقى أمين المظالم أيضاً في نيويورك ممثلي عدد من الدول الأعضاء لمناقشة مرحلة جمع المعلومات في الحالة.
- 11 - وبالإضافة إلى اللقاءات في نيويورك، التقى أمين المظالم في ثلاث مناسبات مسؤولين في عاصمة بلد كل منهم لجمع معلومات عن حالات محددة.
- 12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات عملاً بالفقرة 3 من المرفق الثاني للقرار 2368 (2017).
- 13 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت الدول الأعضاء التي قدمت أسماء مقدمي الالتماسات لإدراجها في القائمة لطلبات أمين المظالم للحصول على معلومات بمعدل استجابة قدره 50 في المائة تقريباً. وفي ست حالات، طلب أمين المظالم إلى ما مجموعه 15 دولة من الدول صاحبة اقتراحات الإدراج في القائمة أن تعرب عن موقفها بشأن طلب الرفع من القائمة وأن تقدم معلومات ذات الصلة. ومن بين هذه الدول الـ 15، لم تعرب 7 دول عن موقفها بشأن طلب الرفع من القائمة،

(2) [www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases](http://www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases)

ولم تقدم معلومات أيضاً. وقدمت إحدى الدول معلومات ذات صلة ولكنها رفضت الإعراب عن رأي بشأن طلب الرفع من القائمة.

## دال - الحوار مع مقدمي الالتماسات

- 14 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحاور أمين المظالم والمكتب مع جميع مقدمي الالتماسات الحالية ومستشاريهم القانونيين، بوسائل منها المراسلات الخطية، والتداول بالفيديو، والمقابلات المباشرة.
- 15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سافر أمين المظالم لإجراء مقابلات شخصية مع أربعة من مقدمي الالتماسات.

## ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

### ألف - لمحة عامة

- 16 - ألقى أمين المظالم محاضرة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في كلية الحقوق بجامعة بازل، سويسرا، وشارك في حلقة عمل بشأن الجزاءات نظمت في 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في نيويورك. وقدم أيضاً عرضاً في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019 في حلقة دراسية نظمها الاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ. وبالإضافة إلى ذلك، قدم عرضاً في حلقة عمل بشأن الجزاءات استضافها المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 17 - وفي عدة مناسبات، شارك أمين المظالم في مناقشات مع مختلف ممثلي الأمانة العامة بشأن الجهود المبذولة لتحسين الظروف التي تنفَّذ فيها ولاية أمين المظالم.

### باء - الحوار مع اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

- 18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب التعاون مع رئيس اللجنة، ومع منسق فريق الرصد وأعضائه. ويواصل فريق الرصد تقديم معلومات ومساعدة مهمة وفقاً للفقرة 4 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017).

## جيم - الاتصال بالدول، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

- 19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الحوار مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء ذات الصلة بطلبات رفع الأسماء من القائمة التي لم يُبثَّ فيها بعد.
- 20 - واتصل المكتب أيضاً بممثلي وكالات إنفاذ القانون، والممارسين القانونيين، والمقررين الخاصين للأمم المتحدة والاختصاصيين في مجالي القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.
- 21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل أمين المظالم جهوداً متضافرة للاتصال بالدول الأعضاء (ولا سيما الدول صاحبة اقتراحات الإدراج في القائمة ودول الإقامة والجنسية) بهدف شرح ولاية أمين

المظالم وإجراءاته ونهجه إزاء الحالات. وعلى وجه الخصوص، أجرى أمين المظالم حوارات مع تلك الدول الأعضاء بشأن ترتيبات تقاسم المعلومات ونوع المعلومات التي تتسم بأكثر قدر من الفائدة لأمين المظالم. وأجريت المناقشات في نيويورك وكذلك في العواصم التي زارها أمين المظالم في أسفاره. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أصبح ترتيب جديد لتقاسم المعلومات مع الدول الأعضاء جاهزاً للتوقيع.

## دال - أساليب العمل والبحوث

22 - شملت أعمال تفصلي الحالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث واسعة النطاق في المصادر المفتوحة والاتصال بمحاورين وخبراء مختلفين لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من القائمة.

## هاء - الموقع الشبكي

23 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير<sup>(3)</sup>.

## رابعاً - الملاحظات والاستنتاجات

24 - في وقت كتابة هذا التقرير، كان أمين المظالم قد أكمل سنة ونصف السنة من ولايته. ويتيح هذا التقرير من ثم فرصة له لإبلاغ مجلس الأمن بملاحظاته من منظور أوسع نطاقاً يستند إلى المبادئ الأساسية.

## ألف - الاستعراض المستقل والمخايد والفعال

25 - في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، نُظِّمَت مناسبة في الأمانة العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1904 (2009)، الذي أنشئت فيه وظيفة أمين المظالم. ومن الواضح أن مجلس الأمن أنشأ، من خلال القرار، بحكم الواقع على الأقل، آلية استعراض مستقلة ومحيدة وفعالة لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. وتمثل الموافقة على ما يقرب من 70 في المائة من طلبات الرفع من القائمة على مدى العقد الماضي أحد الدلائل على فعالية هذه الآلية. غير أن الاستقلال المؤسسي للمكتب، بما في ذلك الترتيبات التعاقدية لأمين المظالم، لا يزال يشكل مصدر قلق (انظر الفقرة 34 أدناه).

26 - وتصاغ الملاحظات الواردة أدناه فيما يتعلق بتنفيذ الرؤية المعتمدة في القرار 1904 (2009) بهدف تحسين التعاون والحوار بين الدول الأعضاء وأمين المظالم في إطار الشروط المحددة في القرارات ذات الصلة.

## باء - الإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة

27 - يمثل الإنصاف والوضوح والإجراءات القانونية الواجبة متطلبات ينبغي تطبيقها بصورة كلية على نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، وليس فقط على طلبات

(3) [www.un.org/securitycouncil/ombudsperson](http://www.un.org/securitycouncil/ombudsperson)

الرفع من القائمة التي يعالجها المكتب. ولا يشكل المرفق الثاني للقرار 2368 (2017) حلا ناجعا لجميع المسائل؛ فالمسائل المتعلقة بالإنصاف في عملية الإدراج في القائمة لا يمكن علاجها من خلال آلية استعراض. ويرى أمين المظالم أن المناقشة الأكاديمية والعامّة المتعلقة بالإنصاف في سياق الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب تُركِّز تركيزاً ضيقاً للغاية على إجراءات أمين المظالم. ومما يلزم ويتسم بالأهمية بموجب شروط الإنصاف أن تتاح للشخص المدرج اسمه في القائمة إمكانية الاستفادة من آلية استعراض مستقلة ومحيدة. غير أن كلا من الإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة يتعلق بنفس القدر بالعملية التي يُدرج بها فرد أو كيان في القائمة أساساً.

28 - ويمكن أن يكون للمسائل المتعلقة بالإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة الإدراج في القائمة تأثير مباشر في إجراءات أمين المظالم، مما يجعل استنتاج أسباب الإدراج في القائمة وتقييمها أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، يشكل عدم تمتع أمين المظالم بولاية استعراض القرار الأصلي للإدراج في القائمة إحدى أكثر العقبات التي يبدو أن الآلية تواجهها أمام المحاكم الوطنية والإقليمية استمراراً. ويمكن من ثم تعزيز شرعية نظام الجزاءات ككل بصورة مجدية من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الإنصاف والشفافية في إجراءات الإدراج في القائمة. وتتيح صيغة القرار 2368 (2017) إدخال تحسينات على معيار المعلومات والأدلة المطلوبة لعمليات الإدراج في القائمة، وتعزز بذلك محتوى الموجزات السردية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لضمان الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة.

## جيم - التعلم والكفاءة المؤسسية: الافتقار إلى الاستمرارية والخطاب العقلاني

29 - تتسم وظيفة أمين المظالم بأنها شبه قضائية. غير أن هذا الإجراء موجود في سياق عملية سياسية متعددة الأطراف وفي إطار قواعدها. وهذه القواعد مصممة أساساً لضمان مشاركة الدول الأعضاء وحماية مصالحها، وليس لاتخاذ قرارات بشأن المركز القانوني للأفراد. ويمكن أن تتسم ازدواجية الغرض هذه بالصعوبة ويمكن أن تثير صعوبات في إرساء ثقافة من الخبرة والدراية المستدامتين. ويشار أدناه إلى مسائل محددة.

30 - *الافتقار إلى الاستمرارية* - منذ تعيين أمين المظالم قبل سنة ونصف السنة، غادر اللجنة 14 ممثلاً من بين أعضائها الـ 15؛ حيث غادر 10 منهم لأن بلدانهم غادرت مجلس الأمن، وغادر 4 من بين الممثلين الـ 5 للأعضاء الدائمين لأسباب أخرى. وفي ظل هذه الظروف، يصعب على أمين المظالم أن يضع أساساً مشتركاً للخبرة والدراية.

31 - *الافتقار إلى خطاب رشيد وخاص بكل حالة على حدة بشأن أسباب الرفع من القائمة* - في بعض الأحيان، تبلغ الدول الأعضاء عن موقفها بشأن طلب لرفع اسم من القائمة من دون تناول الأسباب أو الأساس المنطقي لذلك الموقف بأي طريقة كانت. ويتبع هذا النهج أيضاً في اجتماعات اللجنة التي يقدم فيها أمين المظالم تقاريره الشاملة، وخلال إجراءات الموافقة الصامتة، التي تنظر اللجنة في إطارها في توصيات أمين المظالم. ولا يقع التزام على الدول الأعضاء بتقديم أدلة إثبات تدعم مواقفها إزاء توصيات أمين المظالم أو اعتراضاتها عليها، ويفرض الكثير منها القيام بذلك. ويتجسد اعتزام المجلس مواصلة بذل الجهود من أجل كفالة الإنصاف والوضوح في الإجراءات (انظر القرار 1904 (2009)) على أفضل وجه في تمكن أمين المظالم من الدخول في حوار مع الدول الأعضاء على أساس الوقائع المفصلة والأسس الموضوعية والحجج الذي تستند إليه توصيات أمين المظالم. وسيواصل أمين المظالم من ثم جهوده

للتواصل مع الدول الأعضاء لمناقشة نهجه وأساليبه ومعياره<sup>(4)</sup>، وسيرحب بالأسئلة والمناقشة بشأن ذلك فيما يتعلق بمجالات محددة خلال اجتماعات اللجنة.

32 - *الافتقار إلى نقطة اتصال مسؤولة* - يضطلع أمين المظالم بالمسؤولية عن ضمان إجراء استعراض مستقل ونزيه للجزءات عند الطلب، وفقا للشروط المحددة في القرار. غير أن قدرة أمين المظالم، بوصفه خبيرا استشاريا، على التواصل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة بهدف اتخاذها إجراءات بشأن شواغله أو مقترحاته أو حتى الاستجابة لها، تتسم بأنها محدودة. فعلى سبيل المثال، أوصى أمين المظالم في التقرير السادس عشر بأن ينشئ المجلس وظيفة أمين مظالم بالنيابة أو ممثل آخر لأداء مهام أمين المظالم في حالة غياب أمين المظالم. ولم يُستجب لهذا المقترح. ولم يتلق أمين المظالم ردا سواء أكان رسميا أم غير رسمي، على الرغم من البيانات التي أكدت فيها فرادى الجهات صاحبة المصلحة أهمية المسألة.

33 - وفي الختام، يرى أمين المظالم أن بيئة عمله تتضمن حواجز هيكلية كبيرة تحول دون إرساء خطاب رشيد ومتناسك يستند إلى ثقافة التعلم، والكفاءة المستدامة، والخبرة والدراية والمؤسستين. وعلاوة على ذلك، لم تسند بوضوح المسؤولية عن تشغيل الآلية وتعزيزها بأوسع معانيها. ولا تعوّض أوجه القصور هذه إلا بقوة ولاية أمين المظالم. ويشدد أمين المظالم على أن مجلس الأمن مسؤول عن البت فيما إذا كانت المسائل المبينة أعلاه مقبولة أم لا في سياق آلية استعراض أخرى جيدة الأداء.

## دال - الاستقلال المؤسسي للمكتب والترتيبات التعاقدية لأمين المظالم

34 - في عدة مناسبات، شارك أمين المظالم في مناقشات مع مختلف ممثلي الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن الجهود الرامية إلى تحسين الظروف التي تُنجز فيها ولاية أمين المظالم، ولا سيما فيما يتعلق بمركز أمين المظالم والترتيبات التعاقدية معه. وبجنت المسألة باستفاضة في تقارير نصف سنوية سابقة لأمين المظالم (على سبيل المثال، S/2019/112، الفقرة 33). وإذ أشارت الأمانة العامة إلى اختصاص مجلس الأمن في هذه الأمور، فقد أقرت بالمسألة لكنها رفضت اتخاذ أي مبادرة تتعلق بتحديد أمين المظالم. ويرحب أمين المظالم بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز مركز جميع الخبراء العاملين في أفرقة الجزاءات بأنواعها، فضلا عن أمين المظالم، وشروط خدمتهم. ومن وجهة نظر أمين المظالم، سيكون من الضروري، حرصا على كفاءة الشفافية، الاعتراف بالحالات التي يُعرقّل فيها إدخال هذه التحسينات المؤسسية. ويكرر أمين المظالم تأكيد النقطة التي أثارها هو وسلفاه، وهي أن الترتيبات التعاقدية معه باعتباره خبيرا استشاريا غير مناسبة لهذه المهمة من جوانب مختلفة كثيرة<sup>(5)</sup>.

(4) انظر [www.un.org/securitycouncil/ar/ombudsperson/approach-and-standard](http://www.un.org/securitycouncil/ar/ombudsperson/approach-and-standard)

(5) United Nations, Office of the Ombudsperson, "Historical guide of the ombudsperson process through Security Council resolutions and reports of the Office of the Ombudsperson to the Security Council", pp. 10-25

## Annex

### Status of recent cases<sup>1</sup>

#### Case 89, one individual (status: information gathering period)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
23 September 2019	Transmission of case 89 to the Committee
23 March 2020	Deadline for completion of the information-gathering period

#### Case 88, one individual (status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 May 2019	Transmission of case 88 to the Committee
28 September 2019	Information-gathering period completed
28 January 2020	Comprehensive report submitted to the Committee

#### Case 87, one individual (status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
20 May 2019	Transmission of case 87 to the Committee
20 September 2019	Information-gathering period completed
13 December 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
24 January 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

#### Case 86, one individual (status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
7 May 2019	Transmission of case 86 to the Committee
7 September 2019	Information-gathering period completed
7 November 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
20 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed at the <sup>1</sup> website of the Office, <https://www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases>.



**Case 85, one individual (status: Committee phase)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 March 2019	Transmission of case 85 to the Committee
19 September 2019	Information-gathering period completed
15 November 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
20 December 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

**Case 84, Mazen Salah Mohammed (status: delisted)  
Ombudsperson case became moot following Committee decision**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
4 February 2019	Transmission of case 84 to the Committee
22 March 2019	Information-gathering period suspended following the submission of a delisting request by the designating State
21 May 2019	Committee decision to delist

**Case 83, Mourad Ben Ali Ben al-Basheer al-Trabelsi (status: delisted)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
29 January 2019	Transmission of case 83 to the Committee
29 May 2019	Information-gathering period completed
26 July 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
5 September 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
5 November 2019	Committee decision to delist
14 November 2019	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

**Case 82, one individual (status: denied)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
29 November 2018	Transmission of case 82 to the Committee
29 May 2019	Information-gathering period completed
27 September 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
7 November 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
7 November 2019	Committee decision to retain listing
18 November 2019	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

**Case 81, one individual (status: denied)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
19 June 2018	Transmission of case 81 to the Committee
7 December 2018	Information-gathering period completed
5 April 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
16 May 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
16 May 2019	Committee decision to retain listing
30 May 2019	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

**Case 80, Nassim ben Mohamed al-Cherif ben Mohamed Saleh al-Saadi (status: delisted)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
11 December 2017	Transmission of case 80 to the Committee
1 December 2018	Information-gathering period completed
1 February 2019	Comprehensive report submitted to the Committee
14 March 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
14 May 2019	Committee decision to delist
24 May 2019	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

**Case 79, one individual (status: denied)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
27 March 2017	Transmission of case 79 to the Committee
27 August 2018	Information-gathering period completed
21 December 2018	Comprehensive report submitted to the Committee
20 February 2019	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
20 February 2019	Committee decision to retain listing
7 March 2019	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report